

# وول ستريت جورنال: السياسي استدان ملايارات الدولارات لبناء عاصمة جديدة "قد لا يسكنها أحد"



الاثنين 26 ديسمبر 2022 م 08:50

أضاع مفتاح السلطة في مصر عبدالفتاح السيسي مليارات الدولارات معظمهم من الديون لبناء ما أسمتها العاصمة الجديدة، ليس خطلة لتطوير مصر لكن وبعد هو وحاشيته عن رائحة الفقر التي انغمس فيها المصريون بسبب سياساته الفاشلة في إدارة البلاد، فهذه المدينة الجديدة قد لا يزورها مواطنون، أو يسكنها أحد خارج المقربين لنظامه، نظراً لبعدها عن القاهرة وارتفاع تكاليف المعيشة [١] وفي تقرير مطول لصحيفة "وول ستريت جورنال" قال إن المدينة تقع في منطقة صحراوية على بعد 40 كيلومتر (64 ميل) شرق وسط القاهرة، حيث "تشكل عاصمة جديدة متaramية الأطراف، بها ناطحات سحاب ومساكن فاخرة وأسواق مفتوحة مخصصة للمشاة، بنيت وتغذت بعشرات الملايارات من الدين".

ولفت الصحيفة إلى أن "الجزء الصعب" بعد اكتمال هذا المشروع يتمثل في "جعل الناس يعيشون ويعملون هناك". ونوهت الصحيفة إلى أن حكومة السيسي تهدف إلى جذب أكثر من ستة ملايين شخص إلى تلك المنطقة التي تبلغ مساحتها 270 ميلاً مربعاً (700 كيلومتر مربع)، والتي من المفترض أن تكون العاصمة الجديدة لمصر، لكن تساؤلت أنه حتى 1% من هذا العدد لن يتحمل شراء وحدات سكنية، أو حتى التكاليف المرتفعة التي تتطلب على عاقفهم حال اندماجهم في هذا المجتمع، الذي تحيطه أسعار مرتفعة [٢] وتتابعت "وول ستريت جورنال" رغم أن المشروع يحتاج لسنوات حتى يكتمل، حيث توجد خطوط نقل غير مكتملة، وبرج أعمال يقع في وسط موقع بناء، إلا أن الحكومة تخطط للبدء في نقل 40 ألف موظف مدني إلى منطقة حكومية مكتملة في يناير المقبل.

وبتابع السياسي هذه المشاريع الباهظة الثمن - التي تقدر تكلفتها بمئات الملايارات من الدولارات - على الرغم من الأزمة الاقتصادية المستمرة في مصر، متناسياً مشاكل وفقر المصريين [٣] وسيتراكم على البلاد أكثر من تريليون دولار من الديون المحلية والأجنبية في السنوات المقبلة، وفقاً لما نقلته الصحيفة عن شركة الأبحاث البريطانية "أكسفورد إيكونوميكس".

وقال سامح العلايلي، أستاذ التخطيط العمراني في جامعة القاهرة، للصحيفة "ثبتت الحكومة الجديدة لقول إن لدينا دولة حديثة ونبدوا مثل دبي" وفي الواقع، إنه مشروع لعرض ناطحات السحاب، بدلاً من تلبية الاحتياجات الحقيقية للبلاد.

وفي القطاع المالي، قال موظفو بنوك ومسؤولون للصحيفة إن نقل عدد كبير من الموظفين إلى العاصمة الجديدة سيستغرق سنوات [٤] وتقول بعض الشركات إنها تنتظر رؤية هيئة الرقابة المالية وسوق الأوراق المالية المصرية تتحرك هناك أولاً وتتجمع معظم بنوك الاستثمار في غرب القاهرة، حيث يوجد مقر البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية حالياً.

وتحاول السلطات إقناع السفارات الأجنبية بشراء أرض في منطقة دبلوماسية جديدة قال العديد من الدبلوماسيين الأجانب إن سفاراتهم ستحتاج إلى رؤية الوزارات الحكومية المصرية هناك أولاً كما أنهما يريدون أن يروا أن رأس المال الجديد يكتسب زخماً قبل أن يفكروا فيما إذا كان من الممكن مالياً ولو جستياً فتح مكتب هناك، وفقاً للصحيفة [٥]

وفيما يخص الشقق السكنية الراقية، قال ديفيد سيمز، وهو مخطط حضري مقيم في القاهرة، للصحيفة إنه متشكّل في مدى جاذبية المدينة بالنسبة للمصريين العاديين، خاصة أن هناك "طبيقة وسطى ضخمة ومتناهية ومحدودة الدخل".

وتشير الصحيفة أيضاً إلى أن "المدارس والمستشفيات والمطاعم في المدينة الجديدة لم تكتمل بعد، ومن المحتمل أن تكون بأهبة الثمن بالنسبة لمعظم المصريين الفقراء".

وفي أكتوبر الماضي، قالت صحيفة "نيويورك تايمز" إن "العاصمة الإدارية الجديدة التي تبني في مصر في إطار مشاريع خدمة يقودها السياسي، تكلفتها مبعث شكوك في قدرة البلاد على تحملها، فيما يعني الاقتصاد المصري مشاكل كبيرة".

وتضيف أن "العاصمة الجديدة تمتد على مساحة صحراوية تبلغ أربعة أضعاف مساحة واشنطن العاصمة، وهي تجسد الطموحات الكبيرة للسيسي كحاكم للبلاد من دون منازع".

وتضم العاصمة الإدارية الجديدة، خارج القاهرة مباشرة، أطول مبنى في أفريقيا وهرمًا كريستالياً وقصراً واسعاً وبعد ست سنوات من الإعداد تعد المدينة الأضخم بين عدد كبير من المشاريع التي يبنيها رئيس مصر على إغراء مصر في الدين [٦]

هذه المشاريع، التي شيدتها في الغالب الجيش القوي في البلاد، تجعل من السياسي الأحدث في سلسلة طويلة من القادة المصريين، تعمد إلى قروض مفتوحة، الذين سعوا إلى عكس سلطتهم في أبنية تتجلى من الصراط، بحسب تعبير الصحيفة [٧]

ولكن في الوقت الذي تمر فيه مصر بانكماش اقتصادي حاد، وتعاني مواردها المالية من ضغوط خطيرة، تظهر شكوك بشكل متزايد حول ما إذا كانت البلاد قادرة على تحمل ديون السيسي